فضلاً عن ذلك كان يصرف للحوائج في كل شهر ثلاثة عشر درهماً وربع غرارة قمح وللناظر العشر عن المغل ويصرف ربع الوقف إلى رجلين يقومان بالخدمة في البيمارستان فان بقى المزيد من الأموال يصرف إلى فكاك أسرى المسلمين من الكفار وان ازداد على ذلك يصبح وقفاً على الفقراء، وحدد تاريخ الوقفية بسنة ٦٥٢هـ/١٢٥٤م[١].

يستدل مما سبق على أن البيمارستان القيمري كان يعد من المؤسسات الصحية الراقية سواءً من حيث البناء أو من ناحية الخدمات الصحية ويعتقد أن المسجد الذي كان يقع بالقرب من المارستان كان وقفاً من الأمير سيف الدين ويقع ضمن المؤسسة بدليل أن مؤذنة مشمول بالأوقاف المتخصصة للبيمارستان وهذا يؤكد مكانة المسجد المميزة في الحضارة الإسلامية، ومدى ارتباطه بحياة المسلمين بحيث وفرّه حتى للمرضى والمصابين.

ويظهر أن عدد الموظفين الذين كانوا يعملون في البيمارستان القيمري يربو في حده الأدنى على ستة عشر شخصاً يزداد مقدار راتبهم النقدي الإجمالي في الشهر عن (٣٩٣ درهماً) ونسبة ما يأخذونه من القمح والشعير تصل إلى أربعة غرارات ونصف غرار من القمح وغرارين من الشعير، ويتضح انه إذا ازدادت الأموال التي تحصل من الأوقاف عن مصاريف البيمارستان واحتياجاتها فإنها تصرف على مصالح المسلمين من الأسرى والفقراء.

---

[١] محمد كرد علي، مرجع سابق، ج٦، ص١٥٩.

٢. الخانات

وتعد الخانات من البنايات الخدمية التي وظيفتها توفير مكان المبيت، والإقامة الوقتية للتجار والغرباء، والخان كلمة فارسية تطلق على الدكان والمخدع[١] وتعني أيضاً مخزن البضائع كانت في الغالب مربعة الشكل ذات أبواب كبيرة وتشتمل على غرف للمسافرين ومخازن للبضائع ودكاكين وإسطبلات للحيوانات، فضلاً عن الحمامات والمصليات، ويدور البناء حول صحن مكشوف وحوله طابقان، الطابق الاول للخدمات والطابق الثاني للسكن. والخانات التي كانت تقع خارج المدن تبنى على هيئة قلاع ذات أبراج لحماية مقيمها [٢].

وقد أدى الاستقرار النسبي والانفتاح الذي شهده العصر المملوكي إلى توثيق أواصر العلاقات الداخلية بين مختلف المدن المملوكية من جهة، والعلاقات الخارجية بينها وبين المناطق الأخرى سواءً الإسلامية أو غير الإسلامية من جهة أخرى مما شجع على بناء الخانات والاهتمام بعمارتها. ومن أمراء الكورد الذين أنشأوا الخانات في مدينة دمشق الملك الناصر يوسف بن الملك العزيز الذي بنى خاناً بالقرب من المدرسة الزنجبيلية[٣]. أما الملك المؤيد إسماعيل أبو الفداء الأيوبي فقد انشأ خاناً في مدينة دمشق ووقفه مع كامل حوانيته على جامع أبن طولون بمصر[٤].

---

[١] أدي شير، الألفاظ الفارسية المعربة (بيروت:- ١٩٦٥)، ص٥٨.

[٢] كامل جميل العسلي، من آثارنا في البيت المقدس (عمان:- ١٩٨٢م)، ص٣٩. يقارن بـ طلعت رشاد الياور، العمارة العربية الإسلامية في مصر، (بغداد: ١٩٨٩)، ص ٤٨١.

[٣] الذهبي، تاريخ الاسلام (٦٥١-٦٦٠)، ص٤٠٢.

[٤] ابن حجر، الدرر الكامنة، ج١، ص٣٩٩.

الفصل الثالث

الكرد والوظائف الدينية

كانت الوظائف الدينية من المهام التي يتولاها العلماء والشخصيات من أصحاب القلم، وبما أن نشأة المماليك كان ذات طبيعة عسكرية لذا قل بينهم العلماء والقضاة مما أفسح المجال أمام المسلمين من غير المماليك لإبراز كفاءتهم في هذا الجانب إذ اعتمد عليهم المماليك وولوهم الوظائف الدينية في نحو القضاء والحسبة ووكالة بيت المال وغير ذلك، مما يمكننا من تسليط الضوء عليها، وعلى النحو الآتي:

أولاً: القضاء

يعدّ القضاء من ارفع المناصب الدينية وذلك لاختصاصه في إقامة الحدود على مستحقيها إبانة للحق وإزالة للظلم، وإقامة العدل وتحقيق القسط وتأمين الطمأنينة والأمن في المجتمع ويتبوأ القضاء في الشريعة الإسلامية مكاناً عظيماً. لان الله سبحانه وتعالى بعث رسله - صلوات الله وسلامه عليهم - قضاة ليحكموا بين الناس بالقسط فخاطب تعالى رسوله محمداً (ﷺ) بقوله : (وأن أحكم بينهم بما أنزل الله)[1]، إذ لا بد للناس من حاكم ينصف الناس بعضهم من بعض ويأخذ على يد الظالم[2]. لذا قام نظام القضاء في الإسلام محكماً ومصوناً وحكم القضاة وفقاً لمبادئ الدين الحنيف. ويمكن أن نقسم دور الكرد في القضاء الإسلامي إبان عهد المماليك البحرية على قسمين قضاء القضاة والسلطات القضائية الأخرى.

آ. قضاء القضاة

وهي من الوظائف الدينية التي تتعلق بالأحكام الشرعية وتنفيذ مبادئها والفصل بين الخصوم، ويحق لمن يتولاها تعين النواب عنه فيما صعب عليه مباشرته بنفسه، وتعد من أعلى الوظائف الدينية قدراً وأجلها رتبة[3]. وكان هذا المنصب أيام الفاطميين في مصر يسند إلى رجل من الشيعة وله حق تعيين قضاة في أنحاء الديار المصرية على الرغم من ان الفاطميين كانوا يقومون بمضايقة الفقهاء غير الشيعة، إلا إنهم مع ذلك قاموا بتعيين

---

[1] المائدة / ٤٩.
[2] ابن حجر الهيثمي، الفتاوي الكبرى الفقهية (مصر : ١٣٠٨)، ج٤/ ص٢٩٧.
[3] القلقشندي، صبح الأعشى، ج٤، ص٣٥.

قضاة من المذهب السنية وبعد ظهور الدولة الأيوبية اقتصر القضاء على المذهب الشافعي وكان النواب والقاضي أيضاً من الشافعية[1].

ومن أهم التغيرات التي طرأت على وظيفة قضاء القضاة في العهد المملوكي، توسيع الوظيفة لتشمل قضاة من المذاهب المالكية والحنفية والحنبلية لضمان عدم حصرها في الشافعية والسبب في ذلك هو أن القاضي تاج الدين بن بنت الأعز قاضي القضاة في عهد الملك الظاهر بيبرس، وهو شافعي المذهب، توقف عن تنفيذ الكثير من الأحكام التي تنص عليها المذاهب الأخرى، لذا عين الملك الظاهر بيبرس قضاة آخرين في المذاهب الأخرى في سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م في مصر وفعل ذلك في دمشق[2].

ويعدّ القاضي بدر الدين السنجاري الكردي الزرزاري الذي كان أصله من جبال أربل من أوائل قضاة الكرد في العهد المملوكي، وهو من المخضرمين ترقى في دولة الملك الصالح نجم الدين أيوب إلى ان وصل توليه قضاء القضاة في الديار المصرية. ويفهم مما ورد في المصادر عن سيرته، أنه تولى قضاء مصر مراراً، وكان قاضياً للقضاة في مصر بعد قيام الدولة المملوكية وعزل في سنة ٦٥٤هـ/ ١٢٥٦م وبعد اقل من سنة فوض إليه القضاء بالقاهرة وأعمالها فضلاً عن الوزارة[3]. ولم يزل ينتقل في المناصب إلى أوائل عهد الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩هـ/ ١٢٦١م اذ عين مكانه ابن بنت الأعز الذي صرفه عن منصبه إلى أن توفي سنة ٦٦٣هـ/ ١٢٦٥م[4].

---

[1] محمود محمد عرنوس، تاريخ القضاء في الإسلام، (القاهرة، ١٣٥٢هـ)، ص ص٦٠-٦١ " علي إبراهيم حسن، تاريخ المماليك البحرية، ص ص ٣٧٠-٣٧١.

[2] ينظر : أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص ٢٣٥-٢٣٦ " والذهبي تاريخ الإسلام حوادث ووفيات (٦٦١-٦٧٠هـ)، ص٢١ " يذكر المؤرخ ابن ميسر (ت ٦٧٧هـ/١٢٧٨م) إن أمير الجيوش أبو علي أحمد بن امير الجيوش بدر الجمالي (ت٥٢٦هـ/١١٣٠م)، رتب في سنة (٥٢٥هـ/١١٢٩م) أربعة فقضاة في مصر يحكم كل قاض بمذهبه (ولم يسمع بهذا قط في ما سلف)، ينظر : المنتقى من أخبار مصر، انتقاه تقي الدين أحمد بن علي المقريزي، حققه : أيمن فؤاد سيد، (القاهرة : ١٩٨١)، ص ص ١١٤-١١٥.

[3] أبو شامة، مصدر سابق، ص ص ١٣، ٨٤.

[4] م. ن، ص٢٣٤، اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٢، ص ص ٣٣٢-٣٣٦ " الكتبي، عيون التواريخ، ج٢٠، ص ص٩٣، ٢٥٠، ٣٢٩-٣٣٠ " ابن كثير، البداية والنهاية، ج١٣، ص١٧٣.

وعلى الرغم من أن أبا شامة قد ذكر أنه كان يأخذ الرشوة من قضاة الأطراف والشهود المتحاكمين[1] الأمر الذي لم تؤكده مصادر أخرى بل نقلوا ما قاله أبو شامة وذكر غيره من المؤرخين أنه : ((كان كثير الصفح عن الزلات راعياً للحقوق، مقصداً لمن يرد عليه، سخياً كريماً))[2] وحتى بعد عزله أن ((الناس يترددون إلى خدمته والأعيان يعترفون بتقدمه ورئاسته وحرمته وافره عند أرباب الدولة ومحله عظيم عند الخاص والعام ومكارمه مشهورة عند سائر الأنام، وكان كثير الإحسان وافر العطاء، جميل الصفح عن الزلات وإقالة العشرات ورعاية الحقوق والمواد، مقصداً لمن يرد إليه من الفقهاء والفضلاء وذوي ورعاية الحقوق والمودات، مقصداً لمن يرد إليه من الفقهاء والفضلاء وذوي البيوتات))[3] ومن هذه صفاته وشهادة معاصريه له كيف يكون مرتشياً. ويذكر أنه كان لقاضي القضاة في مصر بدر الدين السنجاري نواب ومن نوابه القاضي ابن خلكان الأربلي[4].

بعد أن ازدادت خبرة القاضي شمس الدين ابن خلكان الاربلي في مجال القضاء وذلك من خلال توليه قضاء المحلة[5] مدة من الزمن[6] ومباشرته نيابة الحكم في مصر لسنين كثيرة نجد أنه تأهل بها وعين من قبل الملك الظاهر بيبرس سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م قاضي القضاة الشافعية في الشام[7]، ونستشف من ذلك انه عين في السنة التي عزل فيها القاضي

---

(١) الذيل على الروضتين، ص٢٣٤.

(٢) الذهبي، تاريخ الإسلام، حوادث ووفيات (٦٦١-٦٧٠هـ)، ص ١٦٣ " وينظر أيضاً ابن كثير، مصدر سابق، ج١٣، ص١٨٤، ابن العماد، شذرات الذهب، ج٥، ص٣١٣.

(٣) اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٢، ص٣٣٥.

(٤) ينظر، ابن خلكان، وفيات الاعيان، ج٦، ص ص٢٦٢-٢٦٦، على الرغم من ادعاء انتساب ابن خلكان للبرامكة ولكنه رجح بانه غير صحيح بل ثبت كونه كردياً زرزارياً من اربل، ولزيادة التفصيل ينظر، كتاب وفيات الاعيان، ج٧، مقدمة المحقق، ص ص١٧-٦١، محسن محمد حسين، أربيل في العهد الأتابكي (بغداد: ١٩٧٦)، ص ٢٧١-٢٧٢ " زبير بلال إسماعيل، أبن خلكان - حياته وآثاره، (بغداد: ١٩٧٩)، ص ص ٨٤-٨٥.

(٥) المحلة : مدينة مصرية مشهورة تسمى بـ (محلة دقلا) تقع بين القاهرة ودمياط، ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٥، ص٦٣.

(٦) الأسنوي، طبقات الشافعية، ج١، ص٤٩٧، ابن الملقن، العقد المذهب، ص١٧١.

(٧) أبو شامة، الذيل على الروضتين، ص٢١٤، الكتبي، فوات الوفيات والذيل عليها، تحقيق : إحسان إحسان عباس (بيروت، ١٩٧٣)، ج١، ص١١٠.

بدر الدين السنجاري. وهذا ما يمكن الباحث من القول بأنه انتهى مدة نيابة القاضي ابن خلكان بمعزل مستنيبه لأنه كما ثبت في نظم القضاء الإسلامي أن استقل القاضي بإستخلاف نوابه انعزلوا بعزله[1]. ولم يلبث القاضي ابن خلكان عاطلاً عن العمل بل عين عين لقضاء الشام، إذ عندما سافر السلطان الملك الظاهر سنة ٦٥٩هـ/١٢٦١م من مصر إلى الشام أمر القاضي أبن خلكان أن يسافر في صحبته ولما دخل دمشق عينه في قضائها[2].

كان المؤرخ أبو شامة حاضراً في جامع دمشق عندما قرئ تقليد القضاء للقاضي أبن خلكان وذكر بأنه فوض إليه بموجبه الحكم في جميع بلاد الشام من العريش[3] إلى سلمية يستنيب فيها من يريده[4]. ويذكر أبن كثير بأن القاضي أبن خلكان (هو أول من جدد في أيامه قضاة القضاة من سائر المذاهب، فاشتغلوا بالأحكام بعد ما كانوا نواباً له))[5]. بقصد بقصد استحداث المنصب في المذاهب الأخرى غير الشافعية في سنة ٦٦٣هـ/١٢٦٥م، كما أشرنا سابقاً، ويفهم مما سبق أن القاضي ابن خلكان كان قاضي القضاة الأوحد في بلاد الشام لمدة (٦٥٩-٦٦٣هـ/١٢٦١- ١٢٦٥م). وكان له نواب في المذاهب الأخرى في سنة ٦٦٩هـ/١٢٧٠م، مكث أبن

---

(١) الخطيب، مغني المحتاج إلى معرفة ألفاظ المنهاج (القاهرة : د. ت)، ج٤، ص٣٨٢ " إسماعيل إبراهيم البدوي، نظام القضاء الإسلامي (الكويت : ١٤١هـ)، ص ص٣٩٧-٣٩٨.

(٢) أبو الفدا، المختصر، ج٣، ص٢١٣ " العيني، عقد الجمان، ج١، ص٣١٤ " هذا وتذكر المصادر انه بلغ إعجاب الملك الظاهر بالقاضي ابن خلكان حداً أراد أن يستوزره ولكن تدخل الوزير بهاء الدين أبن حنا (ت ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م) وسعى في إبطال ذلك وحال دون ترقي ابن خلكان إلى الوزارة : ينظر : الصفدي الوافي، ج٧، ص ٣١١، الكتبي، مصدر سابق، ج١، ص١١٢.

(٣) العريش : مدينة تقع على ساحل بحر الروم (البحر المتوسط) تعدّ أول مدينة مصرية من ناحية الشام. ياقوت الحموي، معجم البلدان، ج٤، ص ١١٣ " عبدالعال عبدالمنعم الشامي، مدن مصر وقراها عند ياقوت الحموي (الكويت : ١٩٨١م)، ص ٥٨.

(٤) الذيل على الروضتين، ص٢١٥، اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج١، ص٤٦٠.

(٥) البداية والنهاية، ج١٣، ص٢٢٧.

خلكان في القضاء عشر سنين وعزل في سنة ٦٦٩هـ/١٢٧١م بالقاضي عز الدين بن الصائغ[١] وبقى لمدة سبع سنين ثم أعيد إلى قضاء الشام مرة أخرى[٢].

دخل قاضي القضاة أبن خلكان مدينة دمشق في يوم الخميس [٣]٢٣ محرم سنة ٦٧٧هـ/ ١٢٧٨م وذكرت المصادر التاريخية أنه كان يوماً مشهوداً، إذ لم يدخل غيره مثله من الاحتفال والزحمة، حيث خرج لاستقباله نائب السلطنة والأمراء بدمشق بجميع الموكب وكان معهم رؤساء البلد وعدوله، وسر الناس بعودته للقضاء سروراً بالغاً ومدحته الشعراء

والأدباء بقصائد وبعد ذلك جلس للقضاء[٤]. ويتبين من موقف السلطات والأهالي إزاء توليه القاضي أبن خلكان مرة أخرى في قضاء القضاة الشافعية في دمشق الذي تجلى في استقبالهم الحافل له، بأنه كان محبوباً مقبولاً لدى الخاص والعام ولا سيما أنه سبق وأن مارس قضاء القضاة في دمشق لمدة عشر سنين ولابد انه كان محمود السيرة موفقاً في مباشرته مستوحياً وحصل رضى الناس الذين استبشروا بإعادته إلى القضاء.

في أواخر سنة ٦٧٨هـ/١٢٧٩م غلب الأمير سنقر الأشقر[٥] على مدينة دمشق وبايعه الأمراء على السلطنة ولم يعترف بملك مصر الملوكي الملك المنصور قلاوون وتلقب بالأمير الكامل، وفي سنة ٦٧٩هـ/١٢٨٠م أمر بإضافة الأعمال الحلبية إلى القاضي ابن خلكان، ولكن

---

[١] عز الدين بن الصائغ محمد بن عبد القادر قاضي القضاة الشافعي في الشام كان بارعاً في الاصول والمناظرة وقبل القضاء ولى وكالة بيت المال، توفي سنة ٦٨٣هـ/١٢٨٤م " ابن العماد الحنبلي، شذرات الذهب، ج٥، ص ص٣٨٣-٣٨٤.

[٢] الصفدي، الوافي بالوفيات، ج٧، ص ص٣٠٨-٣٠٩، الكتبي، فوات الوفيات، ج١، ص١١٠-١١١ " ابن طولون، قضاة دمشق (الثغر البسام في ذكر من ولى قضاء الشام)، تحقيق : صلاح الدين المنجد، (دمشق، ١٩٥٦م)، ص٧٦.

[٣] من أدب القضاء في الإسلام إعلام أهل البلد بقدوم القاضي الجديد إليهم ومن ثم يختار له دخول البلدة بكرة الاثنين فإن تعذر فيوم الخميس، ينظر ابن أبي الدم، أدب القضاء، تحقيق: محمد مصطفى الزحيلي، (دمشق : د.ت)، ص ص٥٧-٥٨.

[٤] اليونيني، ذيل مرآة الزمان، ج٣، ص٢٩٣ " وابن الجزري، المختار من تاريخ أبن الجزري، (بيروت:١٩٨٨)، ص٢٩٦" الصفدي، الوافى بالوفيات، ج٧، ص٣٠٩ " اليافعي، مرآة الجنان، ج٤، ص١٤٥ " ابن تغري بردي، النجوم الزاهرة، ج٧، ص٣٥٤.

[٥] سنقر الأشقر، الأمير شمس الدين من كبار الأمراء في مصر والشام تولى وظيفة شد الدواوين والأستاذدارية، ثم ولى الوزارة وكان أميراً من مقدمي الألوف، توفي سنة ٧٠٩هـ /١٣٠٩ م، الصفدي أعيان العصر، ج٢، ص٧٦٩-٧٧١.